أثر الحصار الاقتصادي في الأمن الغذائي

د. عطا الله سليمان الحديثي

كلية التربية للبنات – جامعة بغداد

مقدمة :

يعد الأمن الغذائي لأي دولة أو أمة أهم عناصر قوتها وواحد من أهم أركان أمنها الوطني . والسعي لتحقيقه إنما يعد من أهم واجبات الدولة اتجاه مواطنيها .

قد أصبحت أزمة الغذاء من الأزمات الكبرى التي تواجه بلدان عديدة من العالم ، وتهدد يتعرض هذه البلدان إلى مخاطر اقتصادية وسياسية كبيرة ، جراء الاعتماد على العالم الخارجي في هذا المجال . وقد استقر الإجماع على أن الخروج من هذه الأزمة وتحقيق الأمن الغذائي هو أمر يقتضي جهداً وطنياً في إطار استراتيجية شاملة تضع تحقيق الأمن الغذائي ضمن الأولويات ولا بديل عنها لتحقيق الاستقلال الوطني وحماية الأمن القومي .

أن ما يميز عصرنا الحاضر بروز اتجاهات واضحة نحو نظام دولي جديد، يسعى نحو تشكيل تكتلات اقتصادية على مستوى عالي من الكفاية ، وقد أخذ بعضها شكل الدولة الميزة كالولايات المتحدة الأمريكية ، وأخذ البعض الآخر شكل تجمع اقتصادي على درجة عالية من الكفاية في التكامل الاقتصادي كالوحدة الاقتصادية الأوربية ، وتأكدت هذه الظواهر كمعطيات لظروف دولية سريعة التبدل ، والتغيير كان آخرها مكونات وأحداث الحرب الثلاثينية ، وفي هذه الأجواء يصعب على أي دولة من بلدان العالم الثالث أن تكون بعيدة عن آثارها السلبية ، ويأتي العراق خير انموذج لهذه التأثيرات من خلال فرض الحصار الاقتصادي . ومن هنا يأتي هذا البحث للتعريف بمواطن الضعف في هيكل الأمن الغذائي في العراق خلال حقبتين مهمتين من تاريخه الحديث وهي المدة التي

سبقت الحصار وفي ظله للوقوف على بعض أسباب هذا الضعف والآثار السلبية للحصار الاقتصادي على مستويات التغذية في العراق وآثار أخرى أضعفت بمجملها أهم عناصر قوة الدولة المتمثلة بالجانب البشري وكانت تأثيراته واضحة على أمنه الوطني .

أولاً – تعريف بالأمن الغذائي والحصار الاقتصادي :

١ – الأمن الغذائي :

يعرف الأمن لغة على أنه تحقيق الطمأنينة والعهد والحماية والصدق والذمة وكلها ضد الخوف[١] أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف ونحن نرى أنه القدرة على مواجهة الأخطار والتحديات وتأمين الحاجات الأساسية للإنسان .

وعندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي فأن التعريف أكثر خطورة وشمولية ، وذلك لأن مشكلة توفير الغذاء للسكان ، تعد مشكلة خطيرة كون الغذاء ، يمثل حاجة أساسية تربط بالبناء الوظيفي البايولوجي لنمو الجسم ومساعدته على الحركة من خلال الطاقة والسعرات الحرارية .

والمقصود بالأمن الغذائي القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمجموع السكان وضمان الإحتياجات الأساسية من الغذاء وبشكل مستقر[٢] ، وأن ضمان هذه الاحتياجات يكون من مصدرين أساسيين ، الإنتاج الوطني والاستيراد من الخارج ولا يمكن لأي بلد أن يحقق كامل احتياجاته وطنياً . إنما الفرق يكمن دولة تستورد معظم احتياجاتها من السلع الستراتيجية ومن دون أن يكون لها فائض من السلع ذاتها ، ودولة أخرى تمتنع بفوائض كبيرة من أهم المنتجات الأساسية مع حاجاتها الأكيدة لبعض المنتجات التي لا تخضع للأسواق الاحتكارية.. وعلى وفق هذه المعادلة يمكن التمييز بين البلدان التي تتمتع بأمن غذائي متين كالولايات المتحدة الأمريكية ومعظم البلدان ذات الفوائض من السلع الستراتيجية (كالحبوب ، واللحوم وغيرها) وبين بلدان كالوطن العربي التي تستورد معظم احتياجاتها من هذه السلع من الأسواق الاحتكارية مما وضع هذه

البلدان تحت هيمنة الدول الاحتكارية وبالتالي فأن الأولى تتمتع بـأعلى درجـات الأمن الغذائي فيما تعد الثانية في أضعف حالات الأمن الغذائي .

٢ - مفهـوم الحصـار الاقتصادي :

يعد الحصار الاقتصادي ضربا من ضروب الحرب الحديثة ، الذي تفرضه دولة أو مجموعة من دول على دولة أخرى بقصد فرض إرادتها على تلك الدولة وملئ شروطها وقيودها عليها لحملها على التراجع والاستسلام ، والتخلي عـن مطاليبها وسياساتها وأهدافها المعلنة[٣] وينضوي الحصار الاقتصادي المفروض على الدولة منعها من شراء ما تحتاجه من سلع وخدمات ، وهنا يصبح اقتصـاد الدولة المحاصرة في قبضة الدولة الفارضة للحصـار والاستسـلام لمطاليبهـا وشروطها ، وقيودها . وبسبب الحصـار الاقتصـادي أنـواع مـن المشـكلات الاقتصادية والأزمات المادية التي تتجسد بالتضخم المالي وارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض المستويات المعاشية للأفراد وشيوع البطالة وضبوط معدلات الإنتاج مع تدني مستويات الاستهلاك والتوفير والاستثمارات[٤]، فضلاً عن انخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأخرى ، وفقدان الثقة بالكفاءة الاقتصادية للدولة المحاصرة ، وتعطيل استخدام عناصر قوة الدولة كافة وتحطيم أسس تجارتها الخارجية ، وهو في المنظور الجيوبولتيكي تطبيق لقانون القوة . وليس تطبيقاً لقوة القانون .

ويعتمد صمود الدولة للحصار الاقتصادي وتطويق إثارة السلبية بالاعتماد على الإمكانات الذاتية وتحويلها إلى منطلق للتنمية والنهوض الحضاري .

وقد استخدمت الدولة الإمبريالية هذا السلاح بكثرة خلال القـرن الحـالي الإمبريالية وتختلف درجة تأثيره تبعاً لعدد من المتغيرات وهي[٥] :

١ - القدرة الاقتصادية للدولة المحاصرة (إنتاج الغذاء وطنياً) .

٢ - طبيعة الدول الفارضة للحصار الاقتصادي .

٣ - طبيعة النظام الدولي السائد ومدى قدرته على أحكام الحصار الاقتصادي.

الموقع الجغرافي والعلاقات الإقليمية :

ومن تحليل المتغيرات السابقة التي تعد من بين أهم عوامل نجاح أو فشل الحصار الاقتصادي كعامل قوة يستخدم للتأثير في الدول والشعوب .

إذ تؤدي قدرة الدولة الاقتصادية ولاسيما إنتاج الغذاء وطنياً من بين أهم هذه المتغيرات للوقوف بوجه استخدام الغذاء سلاحاً سياسياً . فيما تكون دول العجز الغذائي صيداً سهلاً لأساليب الدول الاحتكارية والإمبريالية للنيل من حريتها واستقلالها ومناصفة مشاريعها التنموية .

وفي حالة العراق فأن حجم فجوته الغذائية الواسعة من معظم السلع الستراتيجية وغير الستراتيجية كانت من بين أهم عوامل تأثره الحصار الاقتصادي ، وهذا ما سوف يتم إيضاحه في الفقرات القادمة .

أما فيما يتعلق بطبيعة الدول الفارضة للحصار الاقتصادي .. فمن المعروف تاريخيا أن الحصار استخدم منذ فترات تاريخية موغلة في القدم . إلا أنه كان في معظم الحالات حصاراً ميدانياً يستخدم للتأثير في معنويات المقاتلين ، وأحياناً يسمى بحصار المدن .. وحديثاً تم استخدام هذا السلاح مرات عديدة . ولكنه لم يكن في يوم من الأيام بهذه الطريقة اللاإنسانية ، التي فرض بها على العراق .. إذ تم ما يسمى بالحصار الستراتيجي الذي يهدف إلى تدمير قدرات الأمة والدولة . ولم يكن هذا ممكنا لولا تضافر عامل آخر متمثلاً بطبيعة النظام الدولي ، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على فعالية السياق الدولية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي فضلاً عن عامل آخر هو أن موقع الجوار بالنسبة للعراق هو الآخر ، يعد عامل ضعف في جغرافية الطرق السياسية في جميع هذه المتغيرات

عملت مجتمعة على أن يكون الحصار الاقتصادي سلاحاً فعالاً ضد العراق وما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن من بين أهم سبل مواجهة الحصار ، هو محاولات الارتقاء بمستويات الإنتاج وطنياً ، وأن الجهود السياسية الأخرى على أهميتها لابد أن تكون ذات كلفة ، وكلفتها قد تكون باهضة الثمن ، على صعيد الأمن الوطني وعلى حساب التدخل في شؤون البلد داخلياً .. وهذا ما وضح تماماً من خلال مذكرة التفاهم والتي سيحصل العراق بموجبها على بعض احتياجاته الغذائية .. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ؟! .. هل كان العراق ليقبل على مثل هذه المذكرة في ظل إمكانيات إنتاجية لأهم السلع والخدمات ذات الارتباط المباشر بالأمن الغذائي .. الجواب بكل تأكيد سيكون في غير صالح الموافقة على مثل هذه الاتفاقيات .

ثانياً - معالم الأمن الغذائي قبل فرض الحصار الاقتصادي وعوامل ضعفه الجيوبولتيكية :

من المعروف أن الستراتيجية العامة للتنمية تعتمد على زيادة المدخلات (الاستثمارات) ومتابعتها حتى تحقيق أهدافها .. فالاستثمار يمثل أفضل طريقة للانطلاق نحو ، تحقيق التنمية المطلوبة مستفيدين من وسائل الإنتاج الحديثة . وقد لوحظ ، أن الاستثمارات الزراعية جاءت بالمرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي ، مما ترتب على ذلك تأثر واضح في فرص العمالة والهجرة إلى المدينة وانخفاض الغلة لوحده ، المسافة وتذبذب حجم الإنتاج . وتبعاً لذلك فقد اتصف القطاع الزراعي بالبطء في النمو ، وتراجع مستويات الاكتفاء الذاتي ، وتدني مستويات نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك وخاصة البروتينيات الحيوانية[٦] .

ويلاحظ أن الستراتيجية التنموية ، لم تأخذ بالأمن الغذائي في ضمن الأوليات الستراتيجية إذ أن توفير الغذاء وطنياً يعد أهم مستلزمات توفير وضمان الأمن القومي ، لأي كيان سياسي . إذ أن قدرة الدولة أو الأمة تكمن في

استثمار مواردها ، المادية والمعنوية بطريقة من شأنها التأثير في سلوك الأمم الأخرى . وهذا التأثير لا يشترط فيه أن يتم بفعل العمل العسكري فقط . بل يمكن خلقه عبر القدرات الاقتصادية ، ومن المعروف أن التنظيم الاقتصادي ، يؤدي دوراً حاسماً في الإعداد للحرب والاستمرار فيها . وأن الاقتصاد في الحرب متعلقاً تماماً بمدى التنظيم الاقتصادي في هذه الدولة أو تلك .

ومن هنا يأت تنمية القطاعات الاقتصادية برمتها ، بعد الأساس المتين الذي يعزز الاستقلال الوطني ، والأمن القومي .

ومن أجل معرفة حقيقة الأمن الغذائي في العراق بالأرقام والمؤشرات لابد من متابعة حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي ومستويات النقدية في العراق مقارنة بالدول الأخرى ، كي تستطيع من معرفة مواطن الضعف الجيوبولتيكي في أمن الغذاء العراقي .

١ - مستويات الاكتفاء الذاتي (الظاهري)(*) قبل فرض الحصار الاقتصادي :

يشير الجدول رقم (١) إلى جملة من الحقائق وهي :

١ - كانت نسبة الاكتفاء الذاتي متدنية وشملت الفجوة كما ونوعاً معظم السلع الغذائية (الستراتيجية والأساسية) .

٢ - احتلت مجموعة الحبوب من بين سائر السلع الأهمية القصوى في حجم الفجوة الغذائية فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم سلعة ستراتيجية (القمح) (٣٥%) لمتوسط السنوات ١٩٨٥-١٩٨٩ . فيما بلغت لثاني أهم سلعة ستراتيجية (الرز) نحو ٢٢,٧% . فيما بلغت للذرة الشامية نحو ١٠:٥% وذلك لمتوسط المدة المذكورة .

٣ - بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر والزيوت ، مستويات متدنية قدرت بنحو ٨,٦% للسكر و ٢,٩% للزيوت النباتية . ومن المعروف أن هذه تعد سلعاً ستراتيجية وأساسية .

٤ - شملت الفجوة الغذائية معظم المنتجات الحيوانية ، باستثناء لحوم الأسماك وتحسن ملحوظ في لحوم الدواجن (البيضاء) .

جدول رقم (١)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية للمدة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة / السلعة	١٩٨٥ %*	١٩٨٦ %	١٩٨٧ %	١٩٨٨ %	١٩٨٩ %
جملة الحبوب	٤٥,٦	٤٠,٢	٢٩,١	٣٦,٨	٢٣,٣
القمح	٤٠	٣٢,٢	١٩,٢	٢٤,٩	١٢,٩
الذرة	١٢,٥	١٣,٨	١٢,٨	١٠,٦	١٥,٤
الرز	١٦,٦	٢١,٢	٢٧,٢	١٨,٩	٢٩,٩
الشعير	٩١,١	٩٨,١	٨٤,٢	٨٤,٢	٦٧,١
البطاطس	٨٨,٢	٨٧,٥	٩٠,٢	٨٤,٢	٨٧,٩
جملة البقوليات	٢٧,٦	٣٠,٨	٢١,٧	١٧,٦	١٥,٤
جملة الخضر	٩٩,٢	٩٨,٩	٩٧,٣	٩٨,٧	٩٨,٧
جملة الفاكهة	٩٧,٦	٩٧,٧	١٠١	١٠٣,٤	١٠٨,٨
السكر (مكرر)	٨,٤	٨,٦	١٠,١	٧٢,٢	١٠,٥
زيوت (شحوم)	٣,٩	٢,٤	٢,٦	٢,٥	٣,٥
جملة اللحوم	٥٦,١	٥٩,٠	٧٥,٢	٧٠,٦	٧٥,٣
لحوم حمراء	٣٦	٣٨,٩	٤٧,٦	٤٤,٢	٤٥,٧
لحوم بيضاء	٧٢,٢	٧٧,٣	١٠٠	٩٧,٢	٩٧,٨
أسماك	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بيض	٥٥	٧٠	٦٧,٧	٦٩,٥	٨١,١
حليب ومشتقاته	٢٨,٩	٤٣	٣٦,٩	٤٣,٧	٥٥,٦

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على ملحق (١)

* % تشير إلى نسبة الاكتفاء الذاتي .

٥ - كانت نسب الاكتفاء الذاتي للثيوليات متدنية جداً ، (٢٢%) ومن المعروف أن هذه السلعة ذات أهمية غذائية فائقة (لحوم الفقراء) ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية ومنها العراق الذي تنخفض فيه معدلات استهلاك البروتينات الحيوانية إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء نحو (٤٢%) لمتوسط الفترة أعلاه . كما بلغت لمجموع اللحوم نحو (٦٧%) فقط.

٦ - شملت الفجوة الغذائية سلع أخرى كالبطاطس والخضر ، ولم يؤثر نسبة زيادة عن الاكتفاء الذاتي سوى سلعة واحدة علماً أن القطر يستورد كميات منها ، والتي لا يمكن إنتاجها محلياً ، وذلك يتضح من ملاحظة الجدول رقم (٢) والخاص بقيمة استيرادات العراق من الأغذية .

أن هذا الواقع كانت له آثاراً بالغة الخطورة حيث تم الاعتماد على الأسواق والمصادر الأجنبية ، وما يحمله مثل هذا الاعتماد من مخاطر على الأصعدة كافة سياسية واقتصادية واجتماعية .

ومن ملاحظة الجدول رقم (٢) نجد أن مجموعة الحبوب قد احتلت المرتبة الأولى من بين سائر الواردات الزراعية ، حيث بلغت قيمة واردات الحبوب لمتوسط لسنوات ١٩٨٥/١٩٨٩ نحو (٨١٧) مليون مشكلة نسبة فبلغ نحو ٤٥% من جملة إيرادات القطر من السلع الغذائية . وقد احتل القمح المرتبة الأولى من بين أهم السلع المستوردة ، فبلغت قيمة الفجوة القمحية لعام ١٩٨٥ نحو (٣٧٢) مليون دولار ، ارتفعت إلى ٤٩٥ مليون دولار عام ١٩٨٨ ، وإلى (٦٢٥) مليون دولار عام ١٩٨٩ . وبذلك فأن نسبة الزيادة في قيمة استيرادات العراق قد بلغت ٦٦,٥% ما بين ١٩٨٥ ، و ١٩٨٩ . وجاء الرز من بين مجموعة الحبوب بالمرتبة الثانية وبلغت قيمة استيرادات الرز نحو (٢١٠) مليون دولار عام ١٩٨٥، ارتفعت إلى (٢٥٣) مليون دولار عام ١٩٨٨ ،

وانخفضت قليلاً عام ١٩٨٩ ، وبذلك فقد شكلت سلفتي القمح والرز ، اهم سلعتين ستراتيجيتين في قائمة استيرادات العراق .

جدول رقم (٣)

الفجوة الغذائية في العراق للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٩

مليون دولار أمريكي

السنة / السلعة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
القمح	٣٧٣	٣٣٦	٣٦٠	٤٩٥	٦٢٥
الرز	٢١٠	١٨٤	١٤٧	٢٥٣	١٩٦
الذرة	١٨	٤	١٥	٣٥	٥١
الشعير	٦٥	٤٦	٤٩	٦٤	٦٨,٥
البطاطس	٥	٦,٣	٩	١٢	١٠
جملة البقوليات	٣٤	٤٣	٣٩	٣٧	٤٢
جملة الخضر	٦	١٠	٤١	١٥	١٧
جملة الفاكهة	٢٩	٣٧	٤٣	٣٢	٣٦
السكر	١١٦	١٢٧	١٠٨	٢٠٣	٢٣٥
زيوت (شحوم)	١٦٢,٨	١١٠,١	١٥٩,٤	٢٠٠	١٧١,٨
لحوم حمراء	٢٤٦	٢٦٧	٢١٤	٢٤٦	٢٧٢
لحوم بيضاء	٨٢	٧٧	--	٧	٥
أسماك	--	--	--	--	--
بيض	٦٠	٥٥	٤٩	٢٧	٤٣
حليب ومشتقاته	١٦١	١٢٤	١٠٦	١٩٦,٢	١٢٢
المجموع	١٥٦٨,١	١٤٢٤,٤	١٣٣٩,٤	١٨٢٢,٢	١٨٩٤,٣

المصدر : وزارة التجارة ، قسم الإحصاء - إحصاءات التجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة ، صفحات متفرقة.

ومن المعلوم أن هاتين السلعتين ولاسيما القمح ذات مساس مباشر وأمن المواطن الغذائي ، ويعد توفرها وطنياً حماية حقيقية لأمن الدولة الوطني والقومي إذ أن الكميات المنتجة عالمياً منهما تتركز في مجموعة من الدول الاحتكارية أو التي تقع تحت الهيمنة الأمريكية . كما يتم استخدام مثل هذه السلع ولاسيما القمح كأحد الأسلحة الاقتصادية المهمة(**) .

وجاءت مجموعة الزيوت والسكر بالمرتبة الثانية من حيث قيمة الفجوة الغذائية فقد زادت استيرادات السكر من (١١٦) مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى (٢٣٥) مليون دولار عام ١٩٨٩ . كما زادت قيمة استيرادات الزيوت والشحوم في ١٦٢,٨ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ ، وانخفضت قليلاً عام ١٩٨٩ .

كما بلغت قيمة استيرادات العراق من اللحوم الحمراء مبالغ ضخمة قدرت كمتوسط للسنوات ١٩٨٥-١٩٨٩ نحو (٢٤٩) مليون دولار . كما كانت قيمة فجوة الحليب هي الأخرى كبيرة تراوحت بين (١٠٦) إلى (١٩٦,٢) مليون دولار خلال الفترة المذكورة . وعلى العموم فقد زادت قيمة فجوة من ١٥٦٨,١ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٨٩٤,٣ مليون دولار عام ١٩٨٩ .

٢ - مستويات التغذية في العراق قبل فرض الحصار الاقتصادي :

من أجل الوقوف على حقيقة الأمن الغذائي في العراق ، كان لابد من التعرف بإيجاز على مستوى ما يتناوله السكان في العراق من مصادر غذائية ومقارنتها مع مثيلاتها عالمياً ، وقد أشارت مؤشرات تقدير الموازين الغذائية إلى المستويات الآتية :

١ - بلغ متوسط حصة الفرد اليومية من السعرات الحرارية لمتوسط ١٩٨٥/ ١٩٨٩ نحو ٣٢١٣ سعره حرارية للفرد . وهذه تعادل في قيمتها ما يحصل عليه الفرد كمتوسط عالمي ويزيد قليلاً .

٢ - جاءت مجموعة الحبوب من قيمة أهم المواد الغذائية ، وبنسبة ٥٧,٩% من أجمالي ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية .

٣ - بلغ متوسط حصة الفرد اليومية من البروتين نحو ١٧,٤ غرام . وجاء الحبوب بنسبة ٧١% منها .

٤ - ساهمت المصادر النباتية بنحو ٩٣,٣% من أجمالي السعرات الحرارية، والمصادر الحيوانية بنحو ٦,٧% فقط . فيما ساهمت المصادر الحيوانية بنسبة ١٧,٨% من المستحصل من البروتين وشكلت المصادر النباتية نحو ٨٢,٨% . وبذلك فأن معظم الغذاء المستهلك من الأفراد يأتي من مصادر نباتية ولاسيما الحبوب ، مما يعد عامل ضعف في أمن العراق الغذائي . هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى فأن نصيب الفرد من البروتينات الحيوانية . فقد بلغت حصة الفرد العراقي نحو ١٣ كغم ، ١٢,٥ كغم و ٣,٥ كغم ، و ١٥ كغم من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ولحوم الأسماك والحليب على التوالي للفرد سنوياً .

كما بلغت حصة الفرد من البيض نحو (٨٥) بيضة للفرد سنوياً[٧] وهذه تقل كثيراً عن الحاجة البايولوجية والمعدلات العالمية كما سيتضح في فقرة لاحقة.

ونخلص ما سبق أن أوضاع الأمن الغذائي في العراق وقبل فرض الحصار الاقتصادي .

أمتازت بمواطن ضعف كبيرة ، يمكن عدّها مواطن ضعف جيوبولتيكية كونها ذات مساس مباشر بالأمن الوطني والقومي . فالاعتماد على المصادر الخارجية يحمل بين طياته العديد من المخاطر ، في مقدمتها ظروف الحصار الاقتصادي والاحتكارات العالمية والطلب المتزايد على الغذاء ولاسيما سلعة استراتيجية والحاجة المستقبلية لمثل هذه السلع . فقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن سكان العالم سيصل إلى نحو ٨,٢ مليار نسمة بحلول عام

٢٠٢٥[٨] . مما يعني أن عدم وضع ستراتيجية هادفة للارتقاء بمستويات الإنتاج الوطني ، وضع الدولة أو الأمة في مشاكل تعد بالغة الخطورة . وهنا ينبغي على الدول ، ذات الموارد الزراعية الوفيرة استقلال عناصر قوتها للوصول إلى مستويات أفضل في حجم تأثيرها الدولي فضلاً من صيانة استقلالها[٩] .

ولم يكن ليتأثر العراق بفرض الحصار الاقتصادي وتعرض أمنه الغذائي الوطني والقومي للمخاطر المعروفة في ظل إنتاج غذائي وطني بتوازن مع حجم إمكانياته المعروفة من موارد زراعية (التربة ، المياه ، المناخ) والإمكانية المالية والبشرية . ومما يزيد من الأمر سوءاً أن العراق جزء من الأمة العربية التي تعد في مقدمة بلدان العالم عجزاً غذائياً .

ثالثاً – حالة الأمن الغذائي في ظل الحصار الاقتصادي :

منذ عام ١٩٨٩ ، بدأت الولايات المتحدة التخطيط لمقاطعة العراق اقتصادياً إذ خفضت التجارة الخارجية الى أكثر من النصف من ١,١ مليار دولار، عام ١٩٨٨ إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩[١٠] .

وفي آذار عام ١٩٩٠ أوقفت الولايات المتحدة مبيعاتها من المواد الغذائية إلى العراق والتي قد تم التعاقد عليها مع الشركات الأمريكية .

وفي تموز من نفس السنة ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً مقاطعة العراق وإيقاف جميع معاملاتها التجارية معه .

وفي (٦) آب وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية ، أصدر مجلس الأمن القرار (٦٦١) القاضي بمحاصرة العراق .

وتطبيقاً للقرار أوقفت الكثير من الدول تعاملها مع العراق ، فجمدت أرصدته وأوقفت شحنات من الغذاء والدواء والسلع الأخرى ، كان العراق قد تعاقد عليها ودفع أثمانها في موانئ تركية ومصر وبلغاريا وبولندة وسنغافورة وموانئ البحر الأحمر ونتيجة لهذا القرار فقد تعرض القطر إلى :

١ - توقف صادرات النفط العراقي ، ووقف حصيلة البلد من العملات الصعبة والتي كانت الأساس التي يعتمد عليها في سد أحتياجات القطر من الغذاء وغيره .

٢ - توقف الاستيرادات العراقية من جميع أنواع السلع ، ومن ثم شحة المعروض منها بحيث لم تعد كافية لمواجهة ضغط الطلب .

٣ - أصبح الأعتماد في تأمين الغذاء بشكله الأساسي يستند إلى استثمار الموارد الطبيعية داخل العراق .

(١) إنتاج الأغذية النباتية وتأثيره بعد الحصار الاقتصادي :

عندما واجهت الدولة القيود الخطيرة المفروضة على الإمدادات بسبب الحصار ، أتخذت على مدى السنوات الماضية عدداً من التدابير الرامية إلى تحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي من الأغذية وشملت هذه التدابير إصلاح جزء من مرافق البنية الأساسية الزراعية والصناعات الزراعية التي دمرتها الحرب(***) وتحقيق توسع ملموس في المساحات المزروعة بالحبوب والمحاصيل الأخرى ، وزيدت أسعار شراء المحاصيل زيادات حادة ، من ذلك أن أسعار شراء القمح فائق الجودة زيدت من ٦٠٠ دينار للطن في ١٩٩٠ إلى ٣٠٠٠ دينار للطن عام ١٩٩٢ ثم إلى ٥٠٠٠ دينار للطن عام ١٩٩٣ وإلى ١٠٥ ألف دينار في عام ١٩٩٥ .

وأسفرت هذه الإجراءات التي اقترنت بأحوال مناخية جيدة في بعض السنين ورد فيه في أخرى إلى زيادات طفيفة في حجم الإنتاج ، والذي يعود بالدرجة الأولى والرئيسة إلى الزيادات في المساحات المزروعة ، إلا أن الإنتاجية الدونمية وبسبب ظروف الحصار الاقتصادي كان لها أبلغ الأثر في انخفاض غلة الدونم الواحد ، وذلك يعود إلى كل أو أحد الأسباب الآتية :

١ - منع استيراد المبيدات ومنع العراق من إقامة صناعة وطنية لإنتاج مبيدات الآفات الزراعية .

٢ - استخدمت مبيدات نافذة الفعالية وزيادة التراكيز المستعملة فيها أدى إلى ظهور سلالات مقاومة لفعل المبيدات .

٣ - عدم إمكانية الحصول على البذور المحسنة المقاومة للأمراض .

٤ - أدت ظروف الحصار إلى تدهور فعالية وكفاية الحجر الصحي الزراعي مما سمح بظهور آفات جديدة .

٥ - منع العراق من استخدام الطائرات الزراعية لمكافحة الحقول والبساتين المصابة ولاسيما في مناطق معروفة بآفاتها الزراعية .

٦ - ظهور العديد من الأمراض التي أنحسرت في العراق مثل أمراض النخيل وأمراض الحبوب[١١] .

ويوضح الجدول الآتي مدى تأثير الحصار الاقتصادي على إنتاج الحبوب في العراق .

جدول رقم (٣)

غلة وحدة المساحة (كغم/دونم) للسنوات ١٩٨٩-١٩٩٤ من بعض محاصيل الحبوب في منطقة الشحيمية والحفرية شرق بغداد

السنة	الحنطة	الشعير	الماش	الذرة	الرز	الملاحظات
١٩٨٩	٩٠٠	٨٥٠	٤٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	
١٩٩٠	*١٧٠	٤٠٠	٣٨٠	٧٨٠	٧٥٠	عدم توفر المياه
١٩٩١	٢٧٠	٢٩٠	×	×	×	عدم توفر المياه
١٩٩٢	٢٥٤	٣٥٠	٢٨٠	٦٠٠	٧٠٠	
١٩٩٣	١٧٥	٢٢٠	٢٦٥	٥٧٠	٤٨٠	
١٩٩٤	١٦٥	١٩٥	٢٥٠	+	+	لم يكتمل النضج

المصدر : وزارة الزراعة، التخطيط والمتابعة ، نشرة إحصائية عن الإنتاج النباتي + بيانات غير منشورة.

ومن الجدول أعلاه يتضح مدى تأثير الحصار الاقتصادي في انخفاض الغلة الدونمية في العراق ، ولا يقتصر هذا التأثير في منطقة من دون أخرى، وإنما شمل مساحات واسعة من القطر بأضرار مختلفة كانت من نتائجها تواضع الإنتاجية على الرغم من التوسع الكبير الذي حصل في زراعة هذه المحاصيل.

جدول رقم (٤)

إنتاج الحبوب في العراق خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ (ألف طن)

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة	المجموع
*١٩٩٠/١٩٨٩	١١٩٦	١٨٥٤	٢٢٨	١٧٣	٣٤٥١
*١٩٩١/١٩٩٠	١٤٧٧	٧٦٨	١٨٩	٢٣٦	٢٦٧٠
١٩٩٢/١٩٩١	١٠٠٦	١٥٠٦	١٨٠	٢٦٠	٢٩٥٥
١٩٩٣/١٩٩٢	١١٨٧	١٥٦٢	٢٠٦	٢٨٠	٣٢٣٥
١٩٩٤/١٩٩٣	١٥٢٠	١٩٠	١٩٠	٢٤٠	٣٠٩٠

المصدر : وزارة الزراعة والري ، التخطيط والمتابعة ، إحصاءات الإنتاج النباتي، بيانات غير منشورة.

* المساحة المزروعة حبوب = ٢٠ مليون دونم.

** المساحة المرزوعة حبوب = (١٥) مليون دونم لباقي السنوات .

ويتضح من المؤشرات أعلاه إلى أن مجموع انتاج الحبوب وبرغم المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية ، إلا أنه لم يرتق إلى أنتاج عام ١٩٩٠/١٩٨٩ علماً أن مجموع المساحة المزروعة بالحبوب لعام ١٩٩١/١٩٩٠ بلغت نحو (٢٠) مليون دونم ، وهي بقدر المساحة المزروعة عام ١٩٩٠/١٩٨٩ نحو مرتين ونصف حيث كانت المساحة المزروعة نحو (٧,٥) مليون دونم فقط[١٢] .

ومما يجدر الإشارة إليه إلى أن السنوات ١٩٩١-١٩٩٤ لا تشمل محافظات الحكم الذاتي بسبب الظروف غير الأعتيادية التي تتعرض لها المنطقة. ومن هنا يمكن القول أن للحرب والحصار الاقتصادي آثاراً سلبية من الناحية

الجيوبولتيكية التي تتمثل بأبعاد المنطقة الشمالية عن أحضان الوطن . ما تمتلكه هذه المنطقة من إمكانيات كبيرة إذ تعدّ سلة القمح للفرق ومنها يأتي نحو ٣٠% من إنتاج البلاد كمعدل للسنوات ١٩٨٠/١٩٩٠[١٣] .

(٣) تأثير الحصار الاقتصادي في الإنتاج الحيواني :

ولا يقتصر تأثير الحصار على الإنتاج النباتي ، وإنما كان تأثيره في الإنتاج الحيواني بالغ الخطورة ، فقد تأثرت برامج التنمية الزراعية لهذا القطاع وشملت في محدودية الأعلاف الحيوانية ومستلزمات العمل التي كانت تستورد مما عرض هذا النشاط إلى تدهور كمي ونوعي ، العكس هذا التدهور في تضاؤل ما يمكن توفيره من حاجة المجتمع إلى المنتجات الحيوانية كما يظهر من الإحصاءات الآتية :

جدول رقم (٥)

تأثير الحصار الاقتصادي في الإنتاج الحيواني

ت	المنتوج	حصة الفرد قبل الحصار	حصة الفرد بعد الحصار	المعدلات العالمية
١	الحليب ومشتقاته (كغم/فرد/سنة)	١٥	٣,٥	١٢٠
٢	بيض المائدة/بيضة/فرد/سنة	٨٥	٢٥	٢٧٤
٣	اللحوم الحمراء (كغم/فرد/سنة)	١٣	٣,٨	٨٠
٤	لحوم الدجاج/كغم/فرد	١٢,٥	١,٥	٣٠
٥	لحوم الأسماك/كغم/فرد/سنة	٣,٥	١,٥	٣٠
٦	البروتينات الحيوانية/غم/فرد/يوم	١٨	٥	٢٣

المصدر: د. رافد عبد الكريم، تأثير الحصار الاقتصادي على الثروة الحيوانية في العراق، الندوة العلمية الأولية، بغداد ١٠-١٢ كانون الأول ١٩٩٤ ص٥٧ .

* تشمل المدة بعد الحصار معدل السنوات ١٩٩١-١٩٩٠

** تشمل المدة قبل الحصار ، معدل السنوات ١٩٨٧-١٩٩٠

أن المعدلات المذكورة أعلاه تمثل الإحصائيات المعتمدة حتى نهاية عام ١٩٩٤ وهي بدورها قد تدهورت إلى معدلات مخيفة عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ تهدد سلامة الفرد في مجتمع تبلغ نسبة الأفراد فيه أقل من (١٥) سنة نحوه ٤% من السكان[١٤] .

قد صاحب شحة المنتجات الغذائية الحيوانية انخفاض في القدرة الشرائية للمواطن قد تضاعف سعر دقيق الحبوب نحو ٣٥٥ مرة بين عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ونحو (٦٦٦) مرة للمدة من تموز ١٩٩٠ وحتى حزيران عام ١٩٩٥ وتضاعف سعر الرز نحو ٢٧٠٨ من حزيران عام ١٩٩٠ ولغاية حزيران عام ١٩٩٥ ، وشهدت المواد الأخرى ارتفاعاً حاداً بالأسعار وبلغت مضاعفات الزيادة أرقاماً حادة ، وأن وفرة المواد النسبية في الأسواق التجارية يعكسها نقص القدرة الشرائية الغالبية السكان ، ولو كانت القدرة الشرائية للسكان كافية لما دامت هذه الحالات إذ أن مستوى دخل الفرد قد أنهار عملياً من حيث قوته الشرائية وأن زيادة المرتبات لم تكن بمقدورها الصعود أمام الارتفاع المذهل للأسعار[****] .

ونتيجة للمخاطر الجسيمة التي قد يسببها نقص الغذاء فقد أتخذت الدولة من ضمن التدابير الأخرى ، نظام التموين الحكومي .

(٣) نظام التموين الحكومي :

منذ أيلول عام ١٩٩٠ أعتمدت الدولة ومن أجل السيطرة على الحالة الغذائية نظاماً للتوزيع الحكومي ، توزع فيه الأغذية الأساسية من ولاسيما الحبوب، والزيوت ، والسكر ، وتعد هذه الحصة بمثابة المورد الرئيسي لغالبية السكان ، وتعتمد الحصص الموزعة على المواد الكربوهيدراتية من دون البروتينات الحيوانية . مما يشكل عامل مصنف كبير في مستويات التغذية الحكومية ، إذ أنها تعاني من نقص في بعض العناصر الأساسية من المغذيات الدقيقة والبروتين الحيواني . وإذ كان نظام التموين الحكومي قد نجح حتى الآن

في تجنب البلاد مخاطر مجاعة شاملة ، الا أنه لم يتمكن من التحكم بزيادة معدلات الأصابة بسوء التغذية والأمراض التي تؤثر في شرائح واسعة من السكان .

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الأغذية محسوباً بالكيلوغرام/سعرة حرارية في اليوم ، مقارنة بالمستحصل من السعرات الحرارية لمتوسط ١٩٨٧-١٩٨٩ نحو ١١٩٩ سعره ، لعام ١٩٩٠ ، ١٣٧٢ لعام ١٩٩١ ، ١٤٢٣ سعره عام ١٩٩٢ و ١٧٠٥ سعره عام ١٩٩٣ ، و ١٢٠٠ سعره عامي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ وهذه الكميات تعادل ٣٧% ، ٤٢% ، ٤٤% ، ٥٣% ، ٣٢% على التوالي للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ مقارنة بمتوسط (١٩٨٧-١٩٨٩)[١٥] .

ومن ذلك نستنتج أن الكميات الموزعة بموجب نظام التوزيع الحكومي لا يوفر سوى الحد الأدنى من حاجة الفرد إلى الغذاء ، ولاسيما وأن مستويات التغذية قبل فرض الحصار كانت متدنية ولاسيما في مجال البروتينات الحيوانية (اللحوم ، الحليب ، البيض) مما وضع العراق في قائمة الدول الفقيرة في العالم من حيث أستهلاك الغذاء . ولعل عدم أحتواء البطاقة التموينية على أي كمية من مصادر البروتينات الحيوانية ، يجعل من حالة الأمن الغذائي في العراق في وضع ستكون له آثار سلبية في كفاية العنصر البشري ، مما سيتولد عنه جيل بل أجيال تعاني من أمراض سوء التغذية فضلاً عن ارتفاع نسبة وفيات الأطفال ، وولادة جيل ضعيف ، غير قادر على التطور في مختلف نواحي الحياة .. ومن هنا فالآثار الاجتماعية المرتبطة بالقامة وسوء التغذية ستكون مؤشراً إلى حالة ضعف جيوبولتيكية تمتد آثارها على القدرة الاقتصادية للبلد وعلى قدرة الدولة على التأثير في السياسة الخارجية ، وفي العلاقات الإقليمية والدولية .

(٤) مقارنة أوضاع الأمن الغذائي قبل وبعد الحصار الاقتصادي :

تشير إحصاءات الجدول رقم (٦) إلى مقارنة حالة الاكتفاء الذاتي بين فترتين هاتين هي قبل وبعد الحصار الاقتصادي محسوبة على أساس المتاح للأستهلاك المتوسط للسنوات ١٩٨٥-١٩٨٩ ومتوسط نصيب الفرد .

جدول رقم (٦)

مقارنة نسب الأكتفاء الذاتي لأهم السلع الستراتيجية قبل الحصار الاقتصادي وبعده

السنة / السلعة	قبل فرض الحصار الاقتصادي *	بعد فرض الحصار الاقتصادي **	نسبة الانخفاض أو الزيادة
القمح	%٢٥	%٣٢	%٢٨
الرز	%٢٢,٧	%٢٨	%٢٣,٣
الذرة	%١٣	%٢٤,٧	%٩٠
اللحوم الحمراء	%٤٢,٥	%٣٠	(%٢٩ -)
لحوم بيضاء	%٨٨,٩	%٩,٣	(%٨٩,٥ -)
لحوم أسماك	%١٠٠	%١٠٠	--
حليب	%٤١,٦	%٢٣	(%٤٣,٧ -)
بيض	%٦٨,٦	%٢٣	(%٦٦,٤ -)
الزيوت	%٢,٧	صفر***	---
السكر	%١٢,٦	صفر	---

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على فقرات متقدمة من البحث .

* تشير إلى متوسط المدة ١٩٨٥-١٩٨٩ .

** تشير إلى متوسط المدة ١٩٩١-١٩٩٣ .

*** توقفت جميع معامل انتاج الزيوت والسكر بعد العدوان وفرض الحصار الاقتصادي وأن الكميات المنتجة من المادة الأولية غير مؤهلة لتشغيل خطوط الإنتاج.

ومن تحليل الجدول رقم (٦) يتضح ما يأتي :

١ - أن محصول القمح قد حقق نسبة زيادة قدرها ٢٨% علماً أن المساحة التي خصصت لزرعة القمح قد تضاعف بنسبة ٢٠٠%[١٦] مما يعني أن الزيادات كانت محدودة جداً ، وأن حجم الفجوة ، لازالت تشكل نحو ٧٢% وحقق محصول الرز نسبة زيادة قدرها (٢٣,٣%) عن مستوياته قبل الحصار الاقتصادي ، كما أن المساحات المزروعة بالرز قد تضاعف هي الأخرى بنسبة ١٥٠%[١٧] أما الذرة الصفراء فقد حققت نسبة زيادة قدرها نحو ٩٠% عن المدة السابقة .. علماً أن هذه السلعة تستخدم الآن للأستهلاك البشري بعد خلطه مع الحنطة ، مما يجعل أمر الأكتفاء الذاتي منه ، أمراً فيه وجه نظر ويصح ذلك على محصول الشعير .

٢ - انخفضت نسبة الأكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء نحو (-٢٩%) ، واللحوم البيضاء نحو (-٨٩%) والحليب نحو (-٤٣%) والبيض نحو (٦٦,٤%) ومن هنا فأن نسبة التدهور في الثروة الحيوانية وفي منتجاتها كان كبيراً جداً ، مما أدى إلى قلة أستهلاك الفرد من هذه المواد الغذائية الهامة جداً . وقد أتضح محدودية ما يستهلك منها بعد الحصار الاقتصادي.

وخلاصة القول أن الأمن الغذائي يعاني قبل الحصار الاقتصادي وبعده من مواطن ضعف ووهن بالغة الخطورة .. وأن محدودية إمكانية العراق من إنتاج الغذاء قبل فرض الحصار الاقتصادي ، كان من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور حالته الغذائية بعد الحصار الاقتصادي .

خلاصة واستنتاجات :

بعد موضوع الأمن الغذائي مرتكزاً أساسياً للأمن القومي والوطني ، وأن تحقيق الأمن الاقتصادي وذروته الأمن الغذائي ، يعد من أسس قوة الدولة وأن نجاح الدولة في خلق فائض غذائي كبير في سوق الغذاء الدولية يجعلها في موقف متميز في السياسة الخارجية ويجعلها أكثر قدرة على المساومة .

وقد خلص البحث إلى أستبيان حالة الأمن العراقي في حقبتين تاريخيتين من تاريخ العراق متمثلة بالحقبة التي سبقت الحصار والتي عاصرته . وقد ظهر، أن حالة الضعف والوهن ملازمة لحالة الأمن الغذائي في العراق وذلك واضح من حجم الفجوة الغذائية التي شملت معظم السلع الستراتيجية والأساسية.

وأنعكست الآثار السلبية للحصار الاقتصادي على زيادة حالة الوهن والضعف وأتسعت الفجوة الغذائية وتدنت مستويات النقدية لدى المواطنين وأرتبطت بذلك ظواهر بالغة الخطورة أجتماعياً واقتصادياً وصحياً وسياسياً .

وبذلك نستنتج أن صفحة الحرب الاقتصادية كانت من أكثر صفحات الحرب ضرراً على عموم عناصر قوة الدولة ، والمتمثلة بالجوانب الاقتصادية والبشرية . كما أتضح أن نظام التموين الحكومي في حقيقته قاصر عن تأمين متطلبات أمن غذائي معتدل للمواطنين على الرغم من تجنبه البلاد حالة مجاعة أكيدة في حالة غيابه .

ومن الاستنتاجات الأخرى أن تأثير الحصار كان كبيراً على أجمالي الإنتاج النباتي والحيواني ، إلا أن الأخير أصيب بالشلل نتيجة للأضرار الفادحة التي خلّفها الحصار الاقتصادي ونتيجة لأعتماد حلقات الإنتاج الحيواني على مصادر خارجية سواء من حيث توفير الأعلان أو من حيث حلقات الصناعة الزراعية الأخرى ، مما يؤشر هشاشة أمن العراق الغذائي وعدم وضع ستراتيجية للأمن الغذائي منذ مدة سابقة قادرة على دعم توجهات الدولة السياسية بأنجاز الأستقلال السياسي والدفاع عن القضايا القومية .

الهوامش :

١. المعلم بطرس البستاني ، قاموس محيط المحيط ، منشورات مكتبة لبنان ص١٧ .

٢. د. محمد سمير مصطفى ، الأمن الغذائي في الوطن العربي – مجلة قضايا عربية ، السنة السابعة ، العدد السابع ، تموز ١٩٨٠ ، ص٩٧ .

3. Komeyev S.G. Lmpeialism and Economic Embaryo An Analytial , Embagro, Nauka Paolishing Eouse Moslow 1989 P. 32 .

4. Ibid, P. 36 .

٥. أنظر تفاصيل أخرى ... د. بديع جميل القدو .. السياسات الزراعية ، الواقع والآفاق .. حتى عام ٢٠٠٠ ، هيئة التخطيط الزراعي – وزارة التخطيط، بغداد ١٩٨٧ ، دراسة رقم ٣٥٩ ص١٥ وما بعدها .

* نعني بالأكتفاء الذاتي الظاهري، العلاقة بين الإنتاج والمتاح للأستهلاك حيث:

$$= \frac{\text{صافي الإنتاج السنوي}}{\text{المتاح للأستهلاك السنوي}} \times ١٠٠$$

وذلك تمييزاً لها عن الأكتفاء الذاتي الحقيقي أو الفجوة الغذائية الحقيقة والتي

$$= \frac{\text{صافي الإنتاج السنوي}}{\text{الحاجة الفعلية}} \times ١٠٠$$

أنظر عن ذلك د. يعقوب سليمان – مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية (ندوة الأمن الغذائي) عمان ١٩٨٦ ص٢٤ .

** بلغت الكميات المنتجة من القمح للموسم ١٩٩٤/١٩٩٥ عالمياً نحو ٥٣٤,٨ مليون طن ، كان نصيب الدول المتقدمة منه (٢٨٤,٧) مليون طن

. تركز معظمه في الولايات المتحدة وكندا والمجموعة الأوربية وأستراليا . وقد بلغ مجموع ما تم استخدامه لنفس الموسم نحو (٥٥٧,٥) مليون طن ، أي أن الإنتاج لم يفي بحاجة العالم مما أدى إلى استخدام جزء من الخزين العالمي وقد بلغ مجموع ما تم تصديره عالمياً لنفس الموسم نحو (٩٣) مليون طن . كان نصيب بلدان العالم المتقدم منه (٨٤) مليون طن ، هيمنت الولايات المتحدة وكندا على (٥٧) مليون طن منه . أنظر ، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة ... سلسلة دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة رقم (٥٣) روما ١٩٩٥ صفحة ٧٩ .

6. U.N. Domographic Year book 1988 , P. 20.

٧. لتفاصيل أخرى عن أوضاع الأمن العربي والفجوة الغذائية .. أنظر د. عدنان إبراهيم هندي – المحددات الرئيسية – العدد (٤٩) آذار ١٩٨٧ ص١٥ .

٨. أنظر أيضاً ، خالد عبد اللطيف محمد – إنتاج الحبوب والأمن الغذائي ، كلية الدفاع الوطني – جامعة البكر – بحث غير منشور ص١٢-١٧ .

٩. د. لطفي حميد ، الآثار الأدارية والاقتصادية للعدوان الثلاثيني على العراق، المؤتمر العلمي الخامس ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص١٨ .

*** بلغ حجم المقذوفات التي ألقيت خلال المعارك العسكرية نحو (١٤١٩٢١) طن من المتفجرات وتعادل (٧) قنابل نووية من التي ألقيت على هيروشيما. أنظر صبار ربيع الجبوري .. حجم القوات والأسلحة والمقذوفات التي أستعملت ضد العراق . الندوة العلمية حول نية العراق ما بعد الحرب، بغداد ١٠-١٢ كانون الأول ١٩٩٤ ص١٨ .

١٠. وزارة الزراعة والري – نشرة إحصائية خاصة بالأمراض بعد عام ١٩٩٠ (غير منشورة) .

١١. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٢ صفحات متفرقة .

١٢. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، الأعداد ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ صفحات متفرقة .

١٣. تم مضاعفة الرواتب لعموم موظفي الدولة نحو ٢٠-٢٦ مرة عما كانت عليه قبل الحصار الاقتصادي ولغاية حزيران من عام ١٩٩٥ .

١٤. برنامج الأغذية العالمي – تقرير خاص رقم (٢٣٧) روما ١٩٩٥ ص١٢.

١٥. وزارة الزراعة والري ، دائرة التخطيط والمتابعة / نشرة إحصائية عن الإنتاج الزراعي ، تموز ١٩٩٤ ص١٣ .

١٦. نفس المصدر ، ص١٣ .

مصادر البحث :

١. د. لطفي حميد، الآثار الإدارية والاقتصادية للعدوان الثلاثيني على العراق، المؤتمر العلمي الخامس ، بغداد ١٩٩٢ .

٢. البستاني – المعلم بطرس – قاموس محيط المحيط – منشورات مكتبة لبنان.

٣. الجبوري، صبار ربيع – حجم القوات المسلحة والمقذوفات التي أستعملت ضد العراق – الندوة العلمية – حول نية العراق ما بعد الحرب ، بغداد (١٠-١٢) كانون أول ، ١٩٩٤ .

٤. الحديثي، صراع ثابت – دراسة للسياسات التسويقية للحيوانات الحية ومحتوياتها من اللحوم الحمراء في العراق – رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس ١٩٨٩ (غير منشورة) .

٥. الحياني – خالد عبد اللطيف ، إنتاج الحبوب في العراق والأمن الغذائي – كلية الدفاع الوطني – جامعة البكر – للدراسات العليا ١٩٩٣ (غير منشورة).

٦. رشيد. د. توفل حميد – البرامج الآنية والمستقبلية المطلوبة لإصلاح وتطوير الثروة الحيوانية – بغداد – ١٩٩٢ .

٧. سليمان د. يعقوب – مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية – دراسة مقدمة إلى ندوة الأمن الغذائي في الدول العربية – عمان (١٠) . حزيران ١٩٨٦ .

٨. عبد الكريم ، د. رافد – تأثير الحصار الاقتصادي على الثروة الحيوانية في العراق . الندوة العلمية الدولية . بغداد (١٠-١٢) كانون أول ١٩٩٤ .

٩. هنيدي، د. عادل إبراهيم – المحددات الرئيسية لإستراتيجية الأمن الغذائي في البلدان النامية – دراسة مقدمة إلى ندوة الأمن الغذائي في الدول العربية ، عمان (١٠) ، حزيران ١٩٨٦ .

١٠. A.F.O برنامج الأغذية العالمي – تقرير خاص رقم (٢٣٧) روما ١٩٩٥.

١١. A.F.O أستعراض أوضاع السلع (سلسلة دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية) (رقم ٥٣) روما ١٩٩٥ .

١٢. وزارة الزراعة ، التخطيط والمتابعة ، نشرة إحصائية عن الإنتاج النباتي.

١٣. وزارة التخطيط – قسم الإحصاء – المجموعة الإحصائية السنوية ، أعداد متفرقة .

١٤. وزارة التجارة – قسم الإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية .

مصادر البحث في اللغة الإنكليزية :

1. Komeyev S.G. Impeialism and Economic , Embergo , An Analytial Embargo , Nauka, Peblishing House Mose Low . 1989 . P. 32.

2. U.N. Domographic year book 1988 .

ملحق رقم (١)

الوحدات : ألف طن

السلعة / السنة	الإنتاج	الواردات	الإنتاج	الواردات	الإنتاج	الواردات	الإنتاج	الواردات	الإنتاج	الواردات
القمح	١٤٠٥	٢٠٩٥,٠	١٠٣٥,٨	٢١٨٥	٧٢٢-	٢٩٠٠	٩٢٩,٠	٢٨٠٠	٤٩١	٢٢٠٠
الذرة	٤١,٠	٢٨٦	٥٣,٠١	٣٣٠,٠	٦١,٠	٤٤٠	٧٧,٠	٦٥٠	١٠٣,٦	٥٧٠,٠
الرز	١٠٩,٦	٥٥٥,٠	١٤١,٢	٥٢٥,٠	١٩٦,٠	٥٢٤	١٤١,٠	٦٠٣	٢٣١,٨	٥٤٢,٠
الشعير	١٣٣١,٤	١٣٠,٠	١٠٤٥,٨	٢٥,٠	٧٤٣	١٤٠	١٤٣٧	٢٥٠	٦٦٣	٣٤٠,٠
البطاطا	١٤٩,٠	٢٠,٠	١٢٥,٨	١٨,٠	١٦٨	١٨,٠	١٤٤,٠	٢٧,٠	٢٢٥,٨	٣١,٠
البقوليات	٢٧,٥٠	٧٢,٢٠	٣٣,٣	٧٥,٠٢	٢٢,٠	٧٩,٠	١٨	٨٤,٠	١٢,٧	٧٠,٠
جملة الخضر	٣١٩٤,٠	٢٥,٠	٢٨٣٤,٢	٣٠,٤	٢٦٩٦	٧٤,٠	٢٧٠٨	٤٣,٠٨	٢٩٣٨,٠	٤٨,٤
الفاكهة	١٤٣٤	٥٩,٠	١٣٧٥	٧٤,٠	١٢٨٨	٦١,٩	١٣١٤,٦	٥٥,٨	١٥١٢	٦٢,٥
السكر	٥٠,٠	٥٤٣	٥٠,٠	٥٢٩,٦	٥٠,٠	٤٤٧,١	٤٦,٠	٥٩٠,٩	٤٦,٠	٦٣٨,٠
زيوت نباتية	٧.٧٤	٢١٢,٣	٦,٥٢	٢٦٤,٥	٨,٣	٣١٦,٠	٨,٥	٣٣٩,٧	١١,٧	٢٩٣,٠
لحوم حمراء	٢٧١,١٢	١٣٩٩,٣	٩٠,٠	١٤١,٣	٧٤,٥	٩١,٢	٧٩,٣	١٠٠,٠٨	٨٨,٤	١٣٠,١٣
لحوم بيضاء	١٩٠,٠	٧٣,٠	١٩٨	٥٨,٠	١٧٢,٠	--	١٧٣	٥,٠	٢٧٧,٠	٥,٠
أسماك	٤٨,١٩	--	٥٠,٠	--	٢٠,٥	--	١٨	--	٢٣,٨	--
بيض	٦١,٤٠	٥٠,٠	٨٨,٨	٣٥,٠	٦٧,٥	٣٢,٠	٦١,٤	٢٧,٠	٦٠,٠	١٤,٠
حليب	٣٧٦,٠	٦٣٩,٠٤	٢٤٠,٠	٥٥٥,٣	٢٩٣	٤٩٩	٥٦٢	٧٢٢	٥٦٩	٣٩٠

المصدر:

١ - وزارة الزراعة - مديرية التخطيط والمتابعة - نشرة إحصائية عن الإنتاج النباتي للسنوات ١٩٨٥/١٩٨٩ صفحات متوفرة .

٢ - وزارة التجارة - قسم الإحصاء - إحصاءات التجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة .